معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

نشرة معهد الكويت
للدراسات القضائية والقانونية

العدد الخامس عشر - إبريل 2019

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
KUWAIT INSTITUTE FOR JUDICIAL & LEGAL STUDIES
دولة الكويت
وزارة العدل
25
SILVER JUBILEE
1994 - 2019
اليوبيل الفضي

احتفالية
اليوبيل الفضي
1994 - 2019
25 عاماً على تأسيس معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

إعداد قطاع
الاتصالات والعلاقات والبحوث

العدد الخامس عشر
إبريل 2019

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة
المستشار الدكتور فهد العفاسي:
المتأمل لمسيرة المعهد في ذكرى اليوبيل الفضي
نجده قد أدى دوراً مهماً يستحق عليه الشكر والتقدير

5

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
المستشار/ عويد الثويمر:
إن الكويت اتخذت من التدريب والتأهيل القضائي
والقانوني خياراً استراتيجياً لإدارة مرافق القضاء
والأجهزة القانونية المعاونة.

6

اجتماع مجلس الإدارة والجمعية العمومية
للشبكة الأوربية العربية للتدريب القضائي
16-15 إبريل 2019

24

توقيع مذكرة تفاهم بين
معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
والمعهد العالي بسلطنة عُمان
21 إبريل 2019

27

22457665 - 22457663

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com
https://www.youtube.com/channel/UCIE8O8wLzYg-LSLxgwraVcQ www.kijs.gov.kw.com

تتقدم إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

بالشكر والتقدير لـ

معالي وزير العدل ووزير الدولة

لشؤون مجلس الأمة

المستشار الدكتور/ فهد العفاسي

ورئيس مجلس إدارة معهد الكويت

للدراسات القضائية والقانونية

رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس

محكمتي التمييز والدستورية

المستشار/ يوسف المطاوعه

والسادة المستشارين أعضاء المجلس

الأعلى للقضاء

والمستشارين أعضاء السلطة القضائية

وذلك لرعايتهما بالاحتفالية بمناسبة اليوبيل الفضي

لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

ومرور 25 عاماً على التأسيس والدعم اللا محدود

احتفال اليوبيل الفضي لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

تحت رعاية وحضور معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور/ فهد العفاسي رئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية أقيم الاحتفال باليوبيل الفضي لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

وقد حضر الاحتفال رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمتي التمييز والدستورية المستشار / يوسف المطاوعة والسادة المستشارين أعضاء المجلس الأعلى للقضاء والمستشارين الأجلاء مدراء المعهد السابقين وممثلي الجهات المعاونة للمعهد .

وقد بدأ الاحتفال بالنشيد الوطني لدولة الكويت والاستماع إلى بعض آيات من الذكر الحكيم .

ونوه عريف الحفل أن الاحتفال المقام اليوم بمناسبة ذكرى عزيزة على النفوس وقريبة من القلوب لأنها تؤرخ لتطور وطن بسواعد أبناءه وإخلاصهم وتفانيهم وهي الذكري الخامسة والعشرون على تأسيس معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

كما أوضح ان الاحتفال يشمل تكريم ثلة من الأسماء التي أسهمت في إنشاء وإدارة وتطوير المعهد، كما أنها مناسبة للتذكر والتدبر في عبر ما تم إنجازه ورصد تحديات ما هو قادم.

وعرض خلال الحفل فيلم وثائقي لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية شمل تطور الإدارة والكثير

من الهمة والعزيمة والإصرار والتفاني في تحقيق الرؤى والأهداف وهو ما عليه المعهد اليوم.

وقد افتتح الاحتفال معالي وزير العدل بإلقاء كلمة افتتاحية أوضح من خلالها أن في ذكرى مرور خمسة وعشرون عاماً على تأسيس المعهد استحضر خلالها المرسوم رقم 37 لسنة 1994 الخاص بإنشاء المعهد والاشواط التي قطعها ما بين الأمس واليوم .

وقد أعرب المستشار/ عويد الثويمر مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووكيل محكمة الاستئناف خلال كلمته بالحفل عن بالغ سعادته بهذة المناسبة مؤكداً أن الكويت اتخذت من التدريب والتأهيل القضائي والقانوني خياراً استراتيجياً لإدارة مرفق القضاء والأجهزة القانونية والمعاونة وذلك من صدور المرسوم رقم 37 لسنة 1994 بإنشاء المعهد .

كلمة معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور/ فهد العفاسي

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على من أصطفى رحمة للعالمين

أصحاب المعالي والسعادة

السادة ممثلي أعضاء الشبكة الأوروبية – العربية للتدريب القضائي

الأخوة والأخوات الأفاضل، الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،،

إنه لمن دواعي سروري البالغ، وسعادتي الغامرة أن ألتقى بكم اليوم في رحاب معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرون لتأسيسه وهي مناسبة للتأريخ نستحضر من خلالها المرسوم رقم 37 لسنة 1994 بإنشاء المعهد والأشواط التي قطعها ما بين الأمس واليوم.

وما يزيد من سعادتي هو وجود السادة أعضاء مجالس إدارة المعهد والسادة المستشارين الذين تعاقبوا على إدارة المعهد منذ تأسيسه والذين أكن لهم كل التقدير، لما يتميزون به من خصال حميدة وأخلاق كريمة، إضافة إلى التميز في الأداء والاقتدار في العطاء والكفاءة في الإدارة والنجاح في التسيير، شاكرين لهم حسهم الوطني وشعورهم بجسامة المسئولية، وحرصهم على الوفاء بما أوكل إليهم من مهام، والشكر أيضاً موصول إلى كل المجندين من نوابهم وأعضاء المكتب الفني الذين عملوا على سقاية البذور الطيبة من الدفعات المتلاحقة وأسهموا في تخريج أعضاء سلطة قضائية محصنين علمياً، مكونين تدريبياً، متشبعين بقيم النزاهة والاستقلال والتجرد.

كما لا يفوتني أن أشكر السادة المدربين الذين كَّونوا وعلَّموا وغرسوا قيم القضاء ومُثله، وزرعوا في نفوس الباحثين القانونيين حب الحق ولقنوهم أصول الانتصار له ولأهله.

السادة الحضور الكريم

إن حياة الإنسان عبارة عن محطات يجدر به كلما بلغ إحداها أن يقف متفكراً متدبراً متسائلاً عما أنجزه في ماضيه وما أعده لمستقبله، تساؤلاً يصحح به المسار إن هو أخطأ السبيل أو يمضي قدماً فيه إن وجد نفسه ماضياً في طريق الصلاح والإصلاح.

والمتأمل لمسيرة المعهد في ذكرى اليوبيل الفضي، نجده قد أدى دوراً مهماً يستحق عليه الشكر والتقدير،

اكتسب معه سمعة طيبة في هذا المجال داخل دولة الكويت وخارجها حتى أن بعض الدول الشقيقة حرصت على إرسال بعثات قضائية وقانونية للتدريب والتأهيل لدى المعهد، كما تم إبرام العديد من اتفاقيات التعاون في هذا الشأن مع بعض الدول والمنظمات وهو ما يؤكد السمعة المتميزة التي اكتسبها المعهد خلال هذه الفترة والتي توجت مؤخراً بحصوله على شهادة جودة الإدارة العالمية الأيزو في تدريب أعضاء السلطة القضائية وتدريب المدربين وأسس البحث العلمي.

كما أننا نؤمن أن الاعتماد على جودة التكوين العلمي والعملي فقط، هو اعتماد غير مكتمل، لأن التكوين العلمي والعملي يحتاج إلى نزاهة تحصنه وأخلاق تحفظه، يطمأن بها المتقاضين ويستجلب بها المستثمرين ويخلق بها أمناً اجتماعياً، ورخاء اقتصادياً، وهي مهمة عظيمة، ومسئولية جسيمة، تفرض ما ينبغي أن يتحلى به القاضي من خصال وأخلاق فضلى، وشيم مثلى.

و إذ يتسع حفلنا اليوم لتكريم الدفعة (16) من السادة وكلاء النائب العام، الذين تخرجوا من المعهد وهم محصنون علمياً وعملياً، ومكونون تكويناً متيناً ستصقله الأيام وتجليه الممارسة اليومية، ليكونوا خلف لخير سلف.

كما أرحب مرة أخرى بالسادة أعضاء الشبكة الأوروبية – العربية للتدريب القضائي على تشريفهم حفلنا، متمنين لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني الكويت، وأن تكلل أعمال اجتماعاتهم بالتوفيق والسداد.

وأسأل الله لجميع الحضور دوام التقدم والرقي في ظل حكمة راعي نهضتنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وولي عهده الأمين سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ورئيس مجلس وزراء دولة الكويت سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

كلمة مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
وكيل محكمة الاستئناف
المستشار/ عويد ساري الثويمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة،
رئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية .

معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمتي التمييز والدستورية.

أصحاب المعالي والسعادة

السادة أعضاء الشبكة الأوروبية – العربية للتدريب القضائي

الأخوة والأخوات الأفاضل، الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،،

بصدور المرسوم رقم 37 لسنة 1994 بإنشاء معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، ومضي مدة الربع قرن على إنشائه، بدا واضحاً أن الكويت اتخذت من التدريب والتأهيل القضائي والقانوني خياراً استراتيجياً لإدارة مرفق القضاء والأجهزة القانونية المعاونة.

وبمنحنا الثقة لإدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، شعرت بعظم المسئولية وجسامة المهمة ذلك أني نظرت إلى المعهد فوجدته قد بلغ شئناً بعيداً من الخبرة والدراية ورصيداً من الثقة تجاوز حدود البلاد ليمتد إلى الدول الشقيقة والصديقة، وذلك بفضل جهود كل من سبقوني في إدارة المعهد ومعاونيهم، فقد وجدنا هذا المرفق قد شيد بنيانه على أسس قوية، وأعدوا له مقومات قيامه، ووضعوا أسس استمراره وبقائه، كما كان للدعم غير المحدود الذي وجدناه من السادة الأساتذة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، وأركان الوزارة وقياداتها، وللأيادي المخلصة والمتميزة التي امتدت لمعاونتنا من الأخوة الذين اضطلعوا بالعمل معنا سواء نواب المدير أو أعضاء المكتب الفني، لكل هؤلاء الأثر العظيم الذي سهل مهمتنا وهون علينا عبء المسئولية.

ومن هنا تضاعفت طموحاتنا في استكمال وإعلاء هذا الصرح بتحديث وتطوير وسائل وأدوات تأهيل القضاة وأعضاء النيابة العامة بصفة أساسية وذلك على ضوء التطورات المستجدة في مجال التكوين القضائي لخلق الذهنية القضائية القادرة على الاستيعاب والتطبيق

بإنزال المعرفة القانونية على المعطيات مع تأمين استمرار التواصل لصقل هذه الذهنية وتنميتها بالخبرات والمهارات القضائية المكتسبة واستخدام وسائل تقنية المعلومات الحديثة لرفع مستوى الأداء في إطار قيم وتقاليد القضاء.

كما أود بهذه المناسبة أن أشكر السادة المدربين والموظفين على ما بذلوه من جهود حثيثة في سبيل إعداد وتنظيم برامج المعهد، وهي الجهود التي أسفرت بحصول المعهد مؤخراً على شهادة الجودة (الايزو) العالمية في التدريب القضائي وتدريب المدربين وأسس البحث العلمي. فنحن في المعهد نؤمن بأن التدريب والتكوين الجيد هو أحد أهم مفاتيح الكفاءة التي تتحقق بها جودة خدمات العدالة، وفي سبيل تحقيق ذلك جهز المعهد عدة مبادرات للنهوض بمهامه، تجلت في مراجعة التدريب التأسيسي والمستمر، وإعداد حقيبة تدريبية شاملة لمختلف المواد، وإبرام اتفاقيات للتعاون في مجال التدريب مع مختلف الجهات ذات الأهداف المشتركة داخلياً وخارجياً، كما أن المعهد مقبل على تنفيذ برنامج للنهوض بالتكوين التأسيسي والمستمر في إطار التعاون مع الإتحاد الأوروبي.

ونسأل الله التوفيق بمعاونة الجهود المخلصة لجميع المسئولين عن المعهد والعاملين والمشاركين في برامجه إلى تحقيق هذه الطموحات بغية أن يكون المعهد في ذكرى يوبيله الفضي منارا يقتدى به ويهتدى بما يقدمه من عمل مثمر بإذن الله، نحسبه زاداً وعدةً في آداء رسالة القضاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

خلال الحفل قام معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ورئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار الدكتور/ فهد العفاسي والمستشار/ يوسف المطاوعه رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمتي التمييز والدستورية

بتكريم مدراء المعهد السابقين بتسليمهم دروع تذكارية وشهادات تقدير على ما بذلوه من جهد وهم :

المستشار/ أحمد العجيل - المستشار/ محمد بن ناجي - المستشار/ جمال الشامري - المستشار / عادل العيسى

المستشار/ أحمد مساعد عبدالمحسن العجيل

وكيل محكمة التمييز

1994 - 2000 : مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية .

المستشار/ محمد جاسم محمد بن ناجي القناعي

رئيس محكمة الاستئناف

2000 - 2006: مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

المستشار/ جمال حمد سعد الشامري

مستشار بمحكمة الاستئناف

2006 - 2012 : مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

المستشار/ عادل عبدالله العيسى

مستشار بالدائرة المدنية بمحكمة التمييز والأمين عام اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني

2012 - 2017 : مدير عام معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

كما قام معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ورئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار الدكتور/ فهد العفاسي والمستشار/ يوسف المطاوعه رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمتي التمييز والدستورية بتكريم عدداً من الجهات المتعاونة مع المعهد وهم:

النائب العام المستشار / ضرار العسعوسي

رئيس المحكمة الكلية المستشار / عادل بورسلي

وكيل وزارة العدل السيد / عبداللطيف السريع .

المستشار/ ضرار على العسعوسي

النائب العام

المستشار/ عادل ماجد جاسم بورسلي

رئيس المحكمة الكلية

مستشار بمحكمة الأستئناف

السيد/ عبداللطيف سريع عبدالرحمن السريع

وكيل وزارة العدل

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ممثلاً في رئيسه وإدارته يكرم رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمتي التميز والدستورية المستشار/ يوسف المطاوعة بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي للمعهد، ثم قام المستشار/ يوسف المطاوعة بتقديم هدية تذكارية لمعالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمه ورئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار الدكتور/ فهد العفاسي لما قدمه من دعم لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

واستكملت فعاليات الحفل بقيام معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمه المستشار الدكتور/ فهد العفاسي والمستشار/ يوسف المطاوعة رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمتي التميز والدستورية والمستشار/ عويد الثويمر مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والسادة نواب مدير المعهد والسادة المستشارين الأجلاء مدراء المعهد السابقين, المستشار/ أحمد العجيل, المستشار محمد بن ناجي, المستشار/ جمال الشامري, المستشار/ عادل العيسى, بإطفاء شمعة مرور 25 عاماً على التأسيس والاحتفال باليوبيل الفضي لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

وخلال الحفل سلم معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمه المستشار الدكتور/ فهد العفاسي والمستشار/ يوسف المطاوعة رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمتي التميز والدستورية شهادات التخرج للعشرة الأوائل الحاصلين على درجة الامتياز لوكلاء النائب العام الدفعة 16 وهم:

1- وكيل النائب العام / محمد شاكر محمود حسين .
2- وكيل النائب العام / عبدالله حمد عبدالله العجيري .
3- وكيل النائب العام / يوسف عادل عبدالله الأحمد .
4- وكيل النائب العام / فهد فيصل سعيد الغريب .
5- وكيل النائب العام / فيصل فايز عبدالله العصيمي.
6- وكيل النائب العام / محمد فواز عبدالله السعيد .
7- وكيل النائب العام / فهد محمد فهد العجمي .
8- وكيل النائب العام / خالد وليد عبدالمحسن الرويح.
9- وكيل النائب العام / عبدالرحمن راتب علي العريفان.
10- وكيل النائب العام/ عبدالرحمن خالد الخطيب.

وتحت رعاية وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور/ فهد العفاسي أقيمت مأدبة عشاء للسادة الحضور.

الأول: محمد شاكر محمود حسين

الثاني: عبدالله حمد عبدالله العجيري

الثالث: يوسف عادل عبدالله الأحمد

الرابع: فهد فيصل سعيد الغريب

الخامس: فيصل فايز عبدالله العصيمي

السادس: محمد فواز عبدالله السعيد

السابع: فهد محمد فهد العجمي

الثامن: خالد وليد عبدالمحسن الرويح

التاسع: عبدالرحمن راتب علي العريفان

العاشر: عبدالرحمن خالد الخطيب

وعلى هامش الحفل قام المحام العام الأول المستشار/ بدر الحوطي والمحام العام الأول المستشار/ بدر المسعد بتسليم شهادات التخرج وتكريم الدفعة 16 لوكلاء النائب العام.

حمد عمر الشعلان

حمد فيصل الكندري

فيصل خالد الحميدان

خالد مساعد المطر

عبدالعزيز عيسى المطيري

تركي فيصل الفقعان

تكريم السادة وكلاء النائب العام الدفعة السادسة عشرة

عبدالعزيز سعد الصقعبي

بدر ابراهيم الخشتي

ثامر صلاح الفجي

مبارك حمود الحسيني

عبدالرزاق ياسين العومي

شملان علي الرشيدي

تكريم السادة وكلاء النائب العام الدفعة السادسة عشرة

بدر محمد الرومي

مبارك مفلح العازمي

خالد أحمد الزامل

ناصر جابر الفهد

سالم صالح البالود

بدر ناصر العبدالمحسن

تكريم السادة وكلاء النائب العام الدفعة السادسة عشرة

عبدالعزيز بدر الجريوي

غازي خالد بورسلي

عبدالعزيز عادل الدوسري

حمد بدر المسعود

أحمد بدر الحوطي

خالد محمد الخلف

تكريم السادة وكلاء النائب العام الدفعة السادسة عشرة

أنس أنور العنجري

سعود طارق الكندري

فارس حسين الدبوس

راشد محسن العجمي

محمد يونس الياسين

حمد علي الهاجري

تكريم السادة وكلاء النائب العام الدفعة السادسة عشرة

فيصل أحمد ابو حديدة

عبدالله محمد القصير

أحمد سلمان الصلال

عبداللطيف وائر الرويشد

جمال محمد القناعي

محمود ناصر الجاسم

تكريم السادة وكلاء النائب العام الدفعة السادسة عشرة

طلال وليد الناصر

عبدالله أحمد الحربي

عبدالرحمن سلطان بوجروة

راشد خالد الفيلكاوي

صالح ناصر الهاجري

براك ناصر بورسلي

تكريم السادة وكلاء النائب العام الدفعة السادسة عشرة

خالد بدر الصنيدح

عبدالرحمن محمد المطيري

ابراهيم صلاح الغملاس

بدر عبدالجليل المسري

حزام خالد العتيبي

عبدالله وليد العلي

سامي وليد بوشهري

عبدالله عبدالرزاق السعيد

تكريم السادة وكلاء النائب العام الدفعة السادسة عشرة

فيصل سالم الخضير

ناصر بدر الشلال

راشد عبدالله الدعيج

عبدالله حامد الحميدي

أحمد جاسم حمادة

علي يوسف السليم

حمد سامي الدخيل

محمد نايف المطيرات

تكريم السادة وكلاء النائب العام الدفعة السادسة عشرة

محمد فؤاد الربيعة

علي سعود العجمي

محمد عادل العميري

عبدالله عادل الماجد

حمد براح العجمي

أحمد حماد العميري

بدر ناصر الهويدي

حسين محمد الرامزي

حمد ناصر التوره

حمود محمد العتيبي

خالد خليل العتيبي

تكريم السادة وكلاء النائب العام الدفعة السادسة عشرة

خالد سعد المطيري

ضاري أنور العلي

طلال نشمي الخرينج

عبدالرحمن أحمد الرفاعي

عبدالرحمن سعود الهويدي

عبدالعزيز طارق بن سلامه

عبدالعزيز يعقوب البنوان

عبدالعزيز يوسف العدساني

عثمان حسن القعود

غازي فيصل المطيري

فواز محمد القديفي

مبارك جمال العنيزي

محمد أحمد الرفاعي

محمد فهاد العجمي

محمد مطلق الجيعان

مشاري عادل الشويب

اجتماع الجمعية العمومية
ومجلس إدارة الشبكة الأوروبية – العربية للتدريب القضائي

انعقد بتاريخ 15-16 إبريل 2019 اجتماع الجمعية العامة للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي ومجلس إدارة الشبكة والذي استضافته الكويت بوصفها رئيسا لمجلس الإدارة، وذلك في فندق فورسيزون - مدينة الكويت وقد افتتح الاجتماع مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بكلمة ترحيبيه بالسادة الحضور وهم مدراء وممثلي المعاهد القضائية لكل من: أسبانيا، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، الإمارات، الأردن، المغرب، والبلد المضيف الكويت.

في حين غاب عن الاجتماع:

1. ممثل عن المعهد القضائي الفلسطيني
2. ممثل المعهد الوطني للقضاء الروماني
3. ممثل معهد التدريب القضائي الهولندي
4. ممثل المعهد الأعلى للقضاء التونسي
5. ممثل المعهد الأعلى للقضاء الجزائري.

ولقد جاء إنشاء هذه الشبكة استناداً للمبادئ الأساسية لاستقلال القضاء، والتي أقرها المؤتمر السابع للأمم المتحدة حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في مدينة ميلانو عام 1985، والمصادق عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكذلك انسجاماً مع التوصية بشأن استقلال القضاة وكفاءتهم ودورهم التي اعتمدتها اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي في عام 1994، ووفقاً للميثاق الأوروبي بشأن النظام الأساسي للقضاة الذي أقره المجلس الأوروبي عام 1998، بالإضافة إلى أن انشائها جاء استناداً لاتفاقية عمان بشأن التعاون العلمي بين المعاهد القضائية العربية الموقعة عام 1997، وعملاً بالقرار رقم (2008/1/C22) الصادر عن مجلس الإتحاد الأوروبي بشأن تدريب القضاة والمدعين العامين والموظفين أعوان القضاة في الإتحاد الأوروبي عام 2008، وانسجاماً مع توصيات مؤتمري الدوحة الأول والثاني بشأن جودة القضاء في عامي 2004 و 2008.

ويجتمع مجلس إدارة الشبكة مرة واحدة على الأقل في السنة، وتوجد أمانته العامة بالمعهد القضائي الأردني بعمان والتي تتولى تنفيذ كل النشاطات التي يقرها المجلس، وتحدد ثلاثة أنشطة على الأقل كل سنة.

وتتلخص أهداف الشبكة في:

1. تعميق المعرفة المتبادلة للأنظمة القضائية.
2. تحسين الاستخدام المشترك لوسائل التعاون الوطنية والدولية.
3. تقاسم الخبرات المهنية وتبادلها للوصول إلى أفضل التطبيقات.

4. إيجاد تعاون مشترك في تكوين وإصلاح وتحسين مؤسسات تدريب القضاة ورجال النيابة العامة.
5. العمل على تنمية التعاون بين مختلف برامج التدريب المخطط لها من قبل الدول المشاركة.
6. تنمية نشاطات التدريب المشترك.

وبعد اجتماعات ونقاشات مكثفة لمدة يومين تم اتخاذ القرارات التالية بالإجماع:

1. الموافقة على التقرير المالي لعام 2018.
2. الموافقة على تحديد عدد أيام أي نشاط تعقده الشبكة بحد أدنى يومين وحد أقصى ثلاثة أيام، بحيث يتم الاتفاق عليها من قبل الدول الأعضاء والسكرتارية الدائمة وبما يتلائم مع الإمكانيات المالية للشبكة، وذلك لزيادة عدد الأنشطة والإثراء المعرفي من جميع التجارب والخبرات للدول الأعضاء، والموافقة كذلك على تغطية نفقات يوم واحد قبل انعقاد النشاط وهو يوم الوصول ويوم واحد فقط بعد انتهاء النشاط وهو صبيحة يوم المغادرة.
3. تجديد الثقة بأمين عام السكرتارية الدائمة مدير عام المعهد القضائي الأردني القاضيه/ إحسان بركات، باستبدال وتعيين من تراه مناسباً في أي وقت، للعمل في السكرتارية الدائمة للشبكة ومنحها تفويض إداري ومالي كامل، لمتابعة وإنجاح كافة أعمال الشبكة وتنظيم أمورها المالية والضريبة ودفع كافة المستحقات، بما في ذلك:

أ- اتخاذ ما يلزم من إجراءات إدارية ومالية لغايات صيانة الموقع الإلكتروني للشبكة من حيث الاستضافة (Hosting & Domain) والمحتوى البرمجي والمعرفي.

ب- تفعيل الموقع الالكتروني للشبكة واستدامة ترجمة المحتوى الخاص بالموقع الالكتروني للشبكة باللغات الرسمية الثلاث.

4. الموافقة على تعديل نص المادة السادسة من نظام الشبكة لتصبح على النحو التالي:

"تقوم كل مؤسسة تدريب عضو بأداء رسم سنوي تحدده الجمعية وفقاً للميزانية التشغيلية المعتمدة. يكون الرسم السنوي واحداً عندما يوجد في الدولة الواحدة أكثر من مؤسسة تدريب عامة. يلتزم الأعضاء بتطوير نشاطات الشبكة. وعلى الدول الأعضاء المستضيفة لأنشطة الشبكة تحمل النفقات اليومية وتشمل (الإقامة ووجبات الطعام والتنقل الداخلي) المتعلقة بتلك الأنشطة وتتكفل الشبكة بعد ذلك بدفع هذه النفقات بموجب فواتير أصولية وفقاً لقواعد تعرفه التعويضات اليومية المنصوص عليها في اللجنة الأوروبية إلا إذا رغب بعض الدول الأعضاء في تمويل النشاط على حسابه الخاص وفي جميع الأحوال يجوز لمجلس الإدارة إعفاء العضو المضيف من كل أو جزء من هذا الالتزام في ضوء وضعه الخاص، بالإضافة إلى أن الشبكة سوف تتحمل النفقات المتعلقة بأنشطتها من السفر والإقامة (لمشاركين اثنين فقط) عن كل دولة عضو كحد أقصى بحسب توافر الموارد المالية الكافية".

5. رفع طلب السودان عن جدول الأعمال لحين تقديم السودان بطلب جديد للانضمام لعضوية الشبكة.
6. الموافقة على أن تلتزم الدول المستضيفة بتوفير ترجمة باللغات الأساسيةللشبكة وهي العربية والإنجليزية والفرنسية في أي نشاط تعقده الشبكة كما

تقوم الدولة المستضيفة بتزويد السكرتارية الدائمة بـ (وقائع الأنشطة من توثيق للفعاليات من كشف بيانات المشاركين من الدول الأعضاء بالإضافة إلى أي (صور، الوسائط المتعددة،... الخ) والمواد العلمية والتدريبية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية الكترونياً، وذلك تحقيقاً للأهداف التي انشأت من أجلها الشبكة من نشر المعرفة وتبادل الخبرات ما بين الدول الأعضاء كافة.

7. عرض مقترح التعليمات المالية الخاصة بتنظيم صرف المطالبات المالية الخاصة بأنشطة الشبكة والمتعلقة بنفقات السفر والإقامة والترجمة على أعضاء مجلس الإدارة المنتخب للموافقة عليها ومن ثم اقرارها من قبل الجمعية العمومية.

8. ما يستجد من أعمال.

1- التصويت بالموافقة على قيام دولة بلجيكا بتقديم دراسة واضحة وتفصيلية حول إنشاء أكاديمية أوروبية عربية متخصصة بالتدريب القضائي للحصول على دعم من الإتحاد الأوروبي.

2- الموافقة على عقد اجتماع نصف سنوي لأعضاء مجلس الإدارة وممثل السكرتارية الدائمة وتكون الدولة المضيفة هي دولة من يرغب من الدول الأعضاء او دولة السكرتارية الدائمة ويناط بمجلس الإدارة إعداد تعليمات مالية تتعلق بتعليمات الكلفة المالية الخاصة بتنظيم صرف المطالبات المالية الخاصة بأنشطة الشبكة والمتعلقة بنفقات السفر والإقامة والترجمة.

3- دراسة المقترحات وتقييم البرامج المستقبلية المقدمة من الدول الأعضاء لتفعيل دور الشبكة وتطوير أدائها لتحقيق الأهداف الرئيسية من إنشاءها.

4- تكليف الدول الأعضاء بتزويد السكرتارية الدائمة بتقديم ملخص عن انظمة عمل المعاهد القضائية الخاصة بهم وطريقة إدارتها وقائمة بالخبراء والمدربين لكل دولة عضو، ليصار إلى تبويبها وعرضها على الموقع الإلكتروني وإجراء دراسات متخصصة للاستفادة القصوى من أفضل الممارسات.

هذا واختتم الاجتماع بالتصويت على رئاسة الشبكة والذي منح بالاجماع لدولة بلجيكا لمدة سنة، خلفاً لمدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، رئيسها الحالي.

توقيع مذكرة تفاهم بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمعهد العالي للقضاء بسلطنة عمان

من منطلق رؤية مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار د.فهد العفاسي رئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وفي ضوء بروتوكول التعاون بين الدول في شأن إعداد وتأهيل وتدريب الكوادر القضائية الكويتية في المعهد العالي للقضاء بسلطنة عمان وتنفيذاً للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الخامس والعشرين لمديري المعاهد العربية بشأن الحث على عقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم، وقع المعهد يوم الأحد الموافق 21 إبريل 2019 مذكرة تفاهم مشتركة مع المعهد العالي للقضاء بسلطنة عمان حيث مثّل معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار/ عويد ساري الثويمر مدير المعهد ووكيل محكمة الاستئناف، وعن سلطنة عمان الدكتور / نبهان بن راشد المعولي عميد المعهد العالي للقضاء بسلطنة عمان.

ونصت مذكرة التفاهم على عدة مواد منها؛ التعاون والتبادل العلمي في مجالات التدريب والتأهيل القضائي وزيارات الوفود وعقد حلقات نقاشية ،ندوات ومؤتمرات التي يعقدها الطرفين حول المواضيع ذات الاهتمام ،ويتم الاتفاق بين الطرفين على إعداد البرامج التدريبية طبقاً للقواعد والإجراءات التي يتفق عليها الطرفين قبل البدء بتلك البرامج والدورات، كما يتم تبادل النشرات،البحوث ومجموعة الأحكام والقوانين التي يصدرها الطرفين.

وهذا وقد صرح مدير المعهد المستشار/ عويد ساري الثويمر بأن توقيع مثل هذه المذكرات يثمر بصورة كبيرة وفعالة في إيجاد كوادر بشرية قادرة على التعامل في مختلف القضايا وبما يحقق أحد المحاور الهامة برؤية الكويت 2035 .

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com